

بناء السدود في حوض النيل بين الواقع القانوني والاتفاق السياسي سد النهضة الإثيوبي، نموذجاً

الدكتور نصر أبوعجيلة الشوشان

عضو هيئة التدريس بجامعة الزاوية - كلية الاقتصاد-العجيلات

n.alsalhe@gmail.com

ملخص

لقد تناول الباحث في بحثه المعنون: بناء السدود في حوض النيل بين الواقع القانوني والاتفاق السياسي "سد النهضة الإثيوبي، نموذجاً"، الإطار النظري الذي تم تأسيسه على أربعة محاور، حيث يبين المحور الأول، الواقع القانوني لبناء السدود في حوض النيل، ويوضح مفهوم بناء السدود المائية والقيود القانونية على ذلك، وبينما يبين المحور الثاني، الاتفاقيات المعقودة لبناء السدود في حوض النيل، وهي تعتبر الأساس القانوني الذي يتم بموجبه تقاسم حصص مياه نهر النيل. وتأسيساً على ما سبق، قد وضع المحور الثالث، المسوغ القانوني لبناء سد النهضة، حيث تم التركيز على فوائد وأثار إنشاء سد النهضة والإجراءات المتخذة حيال ذلك. بينما وضع المحور الرابع، إشكالية بناء سد النهضة في ضوء الاتفاق السياسي، والتي تدور حول الآلية القانونية أو السياسية لبناء هذا السد، وما ترتب على ذلك من مبادئ.

Abstract

The researcher discussed the construction of dams in the Nile Basin between the legal reality and the political agreement, "Damn the Ethiopian Renaissance, as a model". The theoretical framework was founded on four axes. The first axis shows the legal status of dam construction in the Nile basin. And the legal restrictions on this. While the second axis shows the agreements to build the dams

in the Nile Basin, they are the legal basis for sharing the Nile water quotas.

Based on the above, the third axis explained the legal justification for the construction of Al-Nahda Dam, where the focus was on the benefits and effects of the construction of the Al-Nahda Dam and the measures taken. While the fourth axis, the problem of building the dam in the light of the political agreement, which revolves around the legal or political mechanism to build this dam, and the consequent principles.

مقدمة

بالرغم من أن إنشاء السدود يرجع إلى أيام الفراعنة إلا أنه بدأ بناء السدود في حوض نهر النيل أيام حكم "محمد علي (1805_1847)" لمصر عندما أمر ببناء السدود والترع على مجرى نهر النيل للاستفادة منها في أوقات الجفاف، وانخفاض مناسيب المياه، ولقد عملت الحكومات المتعاقبة في مصر على ذلك، بشكل أكثر استفادة، من خلال مشروع السد العالي الذي تم تصميمه لحجز مياه النيل، وتوليد الكهرباء، والتحكم في الفيضانات التي تحدث أحيانا. وهو ذات السبب الذي دفع بالسودان لبناء مجموعة من السدود على مجرى نهر النيل، سواء كان ذلك بالاتفاق مع مصر، أو نظرا لما تراه يُسهم في تحسين استخداماتها المائية.

وفي هذا الاتجاه، قامت دول حوض النيل الأخرى، إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، وروندا، بإنشاء سدود على طول مجرى النيل، طبقا لما تنص عليه الاتفاقيات الدولية الاستعمارية التي تنظم استخدامات مياه النيل، وقد أقدمت إثيوبيا، في عام 2011، على بناء سد النهضة، بالرغم من وجود اتفاقيات دولية تلزمها بالتشاور مع مصر والسودان قبل الشروع في بناء السد، ولم تُعزِ إثيوبيا أي اهتمام للاتفاقيات الدولية، بعد توقيعها

على الاتفاقية الإطارية، مما جعلها تدخل في سجلات قانونية توجت بالاتفاق السياسي على أثر تدخلات سياسية من قادة الدول الثلاث مصر، والسودان، وإثيوبيا.^أ ووفقا لما سبق، فإن هذه الورقة تسعى لتحقيق جملة أهداف لها صلة بحيوية الموضوع وأهميته، ومحاولة الباحث الإجابة على التساؤلات المطروحة، ومن هذه الأهداف:

- توضيح الأساس القانوني الذي تستند عليه دول الحوض في استخداماتها المائية لنهر النيل، والكيفية التي يتم بها إنشاء السدود على الأنهار الدولية، وما يترتب عن ذلك من قيود قانونية؛
- تسليط الضوء على مشكلة سد النهضة الإثيوبي، وهي تعتبر جزء من أزمة مياه نهر النيل بين دول الحوض، وما نتج عنها من تسويات بين بعض دول حوض النيل؛
- محاولة توضيح الأسباب التي دفعت بعض دول حوض النيل للجوء إلى التسوية السياسية مع العلم أن هناك أساس قانوني معترف به من جميع دول حوض النيل، وأن كانت تعتبر طرف في الاتفاقيات الدولية الاستعمارية بطريقة غير مباشرة.

وبالنظر إلى الأهداف التي تسعى الورقة إلى تحقيقها، فإن الباحث قد استند في ذلك على أهمية موضوع الورقة الذي يأتي من خلال زيادة الاهتمام الدولي بمصادر المياه العذبة، نتيجة التغيرات المناخية التي توتر بشكل أو أخر على كميات المياه العذبة الموجودة في العالم، وما نشهده من نقصا متزايدا في المياه العذبة ومصادرها، وهو أحد الأسباب الذي دفع دول حوض النيل إلى زيادة اهتمامها بمياه نهر النيل، ما نتج عنه الاختلاف في الرؤية والاستخدام لمياه النهر.

تأسيسا على ما سبق، فإن الباحث من خلال هذه الورقة، يطرح مشكلة ذات أهمية، تتعلق بمظاهر الاختلاف بين مصر والسودان مع بقية دول حوض النيل (أوغندا، وإثيوبيا، والكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وتتنانيا، ورواندا، وكينيا، وإريتريا،

وجنوب السودان)، حول الاستخدامات المائية لنهر النيل، على الرغم من وجود اتفاقيات دولية استعمارية تتخذها مصر والسودان حجة على دول الحوض الأخرى، بينما ترفضها الأخيرة، وهي تطالب بإلغاء تلك الاتفاقيات، وترى أنها لم تعد تمثل الأساس القانوني الذي يجب الاستناد عليه لتقاسم حصص مياه نهر النيل، نظرا لأن هذه الاتفاقيات قد تمت أثناء احتلال معظم دول حوض النيل التي لا تملك الشخصية القانونية الاعتبارية في ذلك الوقت، ونظرا إلى تغير الظروف التي تم فيها الاتفاق حول الاستخدامات المائية لنهر النيل، وعليه، فإن هذا الاختلاف بين دول حوض النيل قد أنتج عدة قضايا ومسائل قانونية وسياسية، وتعد مشكلة سد النهضة من بين ما أفرزته أزمة مياه نهر النيل، وهو ما تحاول الورقة تسليط الضوء عليه، حيث تختلف مصر والسودان مع إثيوبيا حول بناء الأخيرة سد النهضة دون الاستناد إلى الأسس والقيود القانونية، ومع ذلك فقد توصلت الدول الثلاث إلى تسوية سياسية بين رؤساء الدول والحكومات، تتيح لهم الاستفادة من سد النهضة، وعلى هذا الأساس، تطرح تساؤلات حول:

- هل تستطيع دول حوض النيل بناء سدود على مجرى النيل وفقا للاتفاق السياسي أو الواقع القانوني الذي تنظمه مجموعة من الاتفاقيات الدولية أو الاتنين معا؟
- لماذا ذهبت مصر والسودان وهما يملكان دفوعاً قانونية لإثبات حقوقهما التاريخية، بالرغم من أن إثيوبيا قد اخترقت بينهاها السد الاتفاقيات المنظمة لذلك والمبادئ والقواعد القانونية الأخرى؛ إلى التوقيع على وثيقة المبادئ العامة؟
- هل كانت سعة سد النهضة سببا وراء موافقة مصر والسودان على الاتفاق المبدئي مع إثيوبيا، وبالتالي اتخاذ إجراءات عملية على الأرض حتى لا تنفرد إثيوبيا بقرارات ملء وإدارة السد.

تحاول هذه الورقة الإجابة على التساؤلات المطرحة، وتسعى من خلال ذلك، لتقديم إجابات مترابطة، تهدف إلى استقراء واقع دول حوض النيل، وإيضاح الاسس القانونية

حول استغلال مياه الأنهار الدولية، وما قد يترتب عن ذلك من اختلافات بين دول الأنهار الدولية، ولأجل ذلك تم تقسيم محاور الورقة إلى:

المحور الأول: الواقع القانوني لبناء السدود في حوض النيل.

المحور الثاني: الاتفاقيات المبرمة حول بناء السدود في حوض النيل.

المحور الثالث: المسوغ القانوني لبناء سد النهضة.

المحور الرابع: إشكالية بناء سد النهضة في ضوء اتفاق سياسي.

المحور الأول: الواقع القانوني لبناء السدود في حوض النيل

لا وجود لاتفاقية جامعة تضم دول حوض النيل الإحدى عشر، وهي: مصر، السودان، أوغندا، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، إريتريا، جنوب السودان؛ ولا هيئة دولية دائمة لإدارة نهر النيل وتنميته، ما دعا بعض دول حوض النيل للمطالبة باستغلال مياه النهر حسب مصلحتها واحتياجاتها المائية دون النظر لما قد تسببه من آثار سلبية لمصر والسودان، وأن لها حقوقا في مياه النيل تسعى إلى استغلالها، نظرا لحاجتها الماسة إليها في ظل تغير الظروف التي كانت تسمح لمصر والسودان بوصول هذه المياه دون اعتراض دول الحوض الأخرى.ⁱⁱⁱ

ووفقا لذلك، فإن بناء السدود على الحوض المائي الدولي يجد أساسه في مبادئ وقواعد القانون الدولي، التي تمنع بناء السدود عندما يتعلق الأمر بوقوع الضرر على الآخرين، وتدعم مشاريع التنمية المستدامة من خلال تعاون دول الحوض في تنمية المجرى وحمايته، وتحت دول الحوض بأن تكون استخداماتها النهرية في غير الأغراض الملاحية مبنية على الانتفاع بطريقة منصفة ومعقولة.

وعليه، يمكن أن نوضح الأساس القانوني لبناء السدود في حوض النيل، كما يمكن أن نُذكر بالاتفاقيات الدولية المبرمة حول بناء السدود في حوض النيل، ومن ثم

نتوصل لبيان المسوغ القانوني لبناء سد النهضة من قبل إثيوبيا على مجرى حوض النيل.

أولاً: مفهوم بناء السدود المائية

السد هو إنشاء هندسي، يقام فوق واد أو منخفض بهدف حجز المياه، والسدود من أقدم المشروعات المائية التي عرفها الإنسان، عرفت عند الصين وبابل وكنعان، وهي تختلف بحسب أشكالها، والأهداف التي شيدت من أجلها؛ فهناك سدود لتخزين المياه، والري، وتوليد الطاقة، وتوجد سدود للحماية من الفيضان، وسدود لتغذية الفرشة المائية. فبناء السدود المائية يحتاج إلى تجميع الكثير من البيانات والمعلومات، والقيام بدراساتها، لمعرفة إمكانية إقامة السد من عدمه، نظرا للعوامل التي يجب مراعاتها عند الشروع في بناء السدود،^{iv} وعليه، يتم الاتفاق على موقع السد المائي بين خبراء السدود، عن طريق الدراسات المتعلقة بخصائص التيارات المائية للمجرى، مع تحديد المساحة التي سيعطيها المسطح المائي على ضوء الارتفاع المقترح للسد، ويقوم خبراء السدود بتحضير الخرائط والدراسات المتعلقة بالتضاريس والجيولوجيا، والدراسات الفنية.

وعلى هذا الأساس، فإن بناء السدود المائية تقيد عدة شروط، تتعلق بعمليات البناء، والخطورة التي قد تتجم عن بناء السدود على أسس هندسية وجيولوجية معينة، الأمر الذي دفع بعض الدول لإنشاء أو اختيار لجان فنية، تهتم بمسألة تقييم بناء السدود المائية، بقصد ضمان نجاح هذه المشروعات، على غرار اللجنة الوطنية الأسترالية للسدود الكبيرة ANCOLD،^v التي تصنف الأخطار المحتملة.

ثانياً: القيد القانوني على بناء السدود.

يعتبر استخدام الدول لمواردها من الحقوق الأصلية التي تكفلها القوانين الدولية ضمن قيود قانونية معينة للحفاظ على حقوق جميع الدول، ولا يحد من مباشرة الدول

لاستخدام الموارد المشتركة مع الدول الأخرى سوى القيود الواردة في القانون، منها عدم التعسف في استخدام الحق، وعدم الإضرار بالآخرين.

ومن القيود الواردة على إنشاء أو إقامة السدود المائية، وجوب التشاور بين دول الحوض المائي الدولي الواحد بشأن السدود المائية المزمع الشروع فيها، بناء على أن هذه السدود قد تؤثر على علاقات دول الحوض المائي الدولي الواحد بالإيجاب أو السلب، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1997 المتعلقة بالمجري المائية في غير الأغراض الملاحية، التي تشير في مادتها العشرين، فيما يخص التعاون، إلى المحافظة على النظام الإيكولوجي للنهر، وحمايته بأن "تقوم دول الحوض المائي منفردة، أو مشتركة مع غيرها عند الاقتضاء، بحماية النظم الإيكولوجية للمجري المائية الدولية وبصونها".^{vi}

ومن خلال ما سبق، سنباحول استعراض الاتفاقيات الدولية الاستعمارية التي تضمنت تنظيم بناء السدود في حوض النيل لضمان وصول مياه النهر إلى لمصر والسودان من خلال قيود اتفاقية تلزم بقية دول الحوض بعدم إقامة سدود مائية على مجرى النيل إلا بعد التشاور مع بعضها بعض.

المحور الثاني: الاتفاقيات المبرمة حول بناء السدود في حوض النيل

لقد سمح احتلال الدول الاستعمارية لمنطقة حوض النيل بالاتفاق فيما بينها ومع أطراف من دول حوض النيل على تقاسم حصص مياه النهر، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ما أدى إلى عقد العديد من الاتفاقيات التي تضمنت تنظيم بناء السدود في حوض النيل.

أولاً: برتوكول روما الموقع في عام 1891

لجأت بريطانيا وإيطاليا إلى التوقيع على برتوكول روما من أجل الحفاظ على مصالحهما، واكتساب مناطق نفوذ،^{vii} الأمر الذي جعل الدولتان تؤشران على قضية

المياه في هذا الاتفاق من خلال المادة الثالثة منه، على أن "تتعهد الحكومة الإيطالية بعدم إقامة أشغال على نهر عطبرة، لأغراض الري، من شأنها تعديل تدفق مياه النيل على نحو محسوس".^{viii} وعليه، فإن جل اهتمام الدولتان كان منصباً على اكتساب مناطق نفوذ، ومن ضمنه قضية المياه، وهو ما يشير إلى أن الاتفاق ارتكز على حماية مصالح الدولتين، حيث تم اقتسام مناطق النفوذ بين بريطانيا وإيطاليا على أساس ألا تؤثر إيطاليا على المصالح المائية لبريطانيا التي كانت تحتل مصر، من خلال عدم المساس بالتدفق الطبيعي لنهر عطبرة.^{ix}

ثانياً: اتفاقية بين بريطانيا وإثيوبيا لعام 1902

عملت بريطانيا، التي كانت تستعمر السودان، على الاتفاق مع إثيوبيا من أجل ترسيم الحدود بين هذه الأخيرة وبين السودان. وتأكيداً على حماية بريطانيا لمصالحها المائية، اشترطت على ملك إثيوبيا (الإمبراطور منليك الثاني) أن ينص الاتفاق على ذلك بأن "يتعهد ملك الحبشة (الإمبراطور منليك الثاني) لدى حكومة بريطانيا بأن لا يصدر تعليمات أو أن يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق، أو بحيرة تانا، أو نهر السوبات، من شأنه أن يوقف تدفق مياهها إلا بالاتفاق مع حكومة بريطانيا أو حكومة السودان".^x وعليه، فإن هذه المادة من الاتفاقية توضح بجلاء التزام إمبراطور إثيوبيا (منليك الثاني) لبريطانيا عدم المساس بالمياه التي تتبع من أراضي إثيوبيا عبر النيل الأزرق، أو بحيرة تانا، أو نهر السوبات، وبالتالي عدم إقامة منشآت تعرقل تدفق المياه الطبيعي إلى السودان.

ثالثاً: الاتفاق البريطاني البلجيكي المفقود في 9 مايو 1906

جاء هذا الاتفاق بين بريطانيا وبلجيكا، حيث وقعت الأخيرة على هذا الاتفاق نيابة عن دولة الكونغو، ومثل الملك إدوارد السابع بريطانيا، ومثل الملك ليوبولد الثاني بلجيكا،^{xi} ونص الاتفاق على أن "تتعهد حكومة دولة الكونغو المستقلة بعدم إنشاء، أو

السماح بإنشاء أي أعمال على أو بالقرب من نهر سميليكي أو ايزانجو، والتي يمكن أن تقلل من حجم المياه التي تصب في بحيرة ألبرت إلا بموافقة الحكومة السودانية،^{xii} وعليه نجد أن هذا الاتفاق لم يرتب أي التزام على كل من مصر والسودان بوصفهما دولتان مستفيدتان من المجاري المائية الكونغولية التي تصل إلى بحيرة ألبرت، ومن ثم إلى النيل.^{xiii}

رابعاً: المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في عام 1925

أجرت بريطانيا وإيطاليا تبادلًا للمذكرات بينهما، ومن بين ما تضمنه رغبة إيطاليا في إنشاء خط حديد يربط أريتريا بالصومال (الإيطالي)، عبر الأراضي الإثيوبية، مقابل منح امتياز لبريطانيا بشأن بحيرة تانا، مع موافقة الحكومة الإثيوبية، وهو ما جاء في المذكرات حيث طلبت "إيطاليا تأييداً من بريطانيا العظمى في الحصول على امتياز من الحكومة الإثيوبية ببناء وتشغيل خط حديدي من حدود أريتريا إلى حدود الصومال الإيطالي على أن يمر هذا الخط الحديدي إلى غرب أديس أبابا طبقاً للاتفاق الثلاثي". وعليه، وافقت الدولتان البريطانية والإيطالية على هذه المسائل التي من أهمها اعتراف إيطاليا بالحقوق المائية التاريخية لدولتي مصر والسودان،^{xiv} والتأكيد على عدم إقامة أي منشآت على النيل الأزرق والأبيض (السوايط) وروافدهما، وأي عمل من شأنه أن يوقف تدفق مياههما صوب النهر الرئيسي، وعلى هذا الأساس، قبلت إيطاليا بالاشتراطات المائية لصالح بريطانيا، ولكنها أكدت على أن يتم استخدام مياه البحيرة وروافد حوض النيل استخداماً معقولاً، حتى لا يحرم سكان دول أعلى النيل الاستفادة من مياه النهر من خلال الاعمال الثانوية فيه.

خامساً: الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا ومصر في عام 1929

هذه الاتفاقية عقدتها بريطانيا مع مصر بشأن استخدامات مياه مجرى نهر النيل لأغراض الري، وهي ترتب التزام دول الهضبة الاستوائية بعدم إقامة مشروعات على

مجرى نهر النيل، أو عرقلة المياه المتدفقة صوب مصر والسودان، حيث تعهدت فيها بريطانيا نيابة عن السودان، وكينيا، وتجانيقا (تنزانيا حاليا)، وأوغندا، بعدم إنشاء أو إقامة أية منشآت على النيل أو روافده، أو البحيرات الموجودة، أو المياه العابرة لأرض السودان (البريطاني المصري)، والتي تؤثر على كمية المياه العابرة لمصر ولو على نحو محسوس، إلا بإذن مسبق من مصر. وقد نصت الاتفاقية على "ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررا بمصالح مصر".^{xv}

سادسا: المذكرات المتبادلة بين بريطانيا ومصر بين عامي 1952 _ 1953

تبادلت بريطانيا ومصر عدة مذكرات ما بين شهر يوليو 1952 وشهر يناير 1953،^{xvi} بشأن إنشاء خزان أوين على الأراضي الأوغندية التي كانت تسيطر عليها بريطانيا، حيث تضمنت مساهمة مصر بإقامة سدود على شلالات أوين من أجل توليد الطاقة لأوغندا، وزيادة ارتفاع السدود لغرض رفع منسوب المياه في بحيرة فيكتوريا، من أجل أن تستفيد منها مصر في فترات الجفاف، وعليه، فقد وقعت بريطانيا ومصر اتفاقية عام 1953 بشأن إنشاء خزان أوين، والتي جاء فيها أن تتحمل الحكومة الملكية المصرية "جزء من تكلفة الخزان عند شلالات أوين الذي يتطلب رفع منسوب مياه بحيرة فيكتوريا واستخدامها لتخزين المياه؛ وأيضا تتحمل تكاليف التعويضات الخاصة بالمصالح التي ستتأثر من تنفيذ المشروع أو، بديلا لذلك، تكاليف إيجاد الظروف التي تتيح تسهيلات ومرافق مساوية لتلك التي يتمتع بها حاليا المنظمات والأشخاص المتأثرين، وكذلك تكاليف ما يلزم من أشغال لإعادتهم إلى ما كانوا عليه بما يكفل استمرار

الظروف التي كانت سائدة قبل بدء تشغيل المشروع، على أن تحتسب هذه التكاليف وفقا للترتيبات التي يتفق عليها بين الحكومتين.

سابعا: اتفاقية القاهرة المعقودة بين مصر والسودان في عام 1959

تم توقيع هذا الاتفاقية بين دولتي مصر والسودان في شهر نوفمبر بالقاهرة عام 1959، وتعد أهم الاتفاقيات التي تم توقيعها في منطقة حوض النيل، حيث جاء مكملة لاتفاقية 1929 وليست لاجية لها، كونها عقدت بين السودان، الذي حصل على استقلاله من الحكم الاستعماري، ومصر، كما أنها أكدت على حقوق مصر التاريخية، ودعمت حصص قسمة المياه لدولتي مصر والسودان، وأوضحتها.^{xvii} وسنعمل على عرض أهم محتويات هذه الاتفاقية، كما يلي:

"يحسب صافي الفائدة من السد العالي أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي بنحو 84 مليار متر مكعب سنويا، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين، وهي مقدرة عند أسوان، كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي، فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين"،^{xviii} وعلى هذا الأساس، قد تم حسم الخلاف حول متوسط كمية الفيضان السنوي لمياه مجرى نهر النيل، حيث تم تحديده والاتفاق عليه في حدود 84 مليون متر مكعب سنويا، يقدر عند السد العالي في أسوان بمصر،^{xix} وهكذا يتم تقسيم الفيضان السنوي لمياه النيل بين مصر والسودان، على أن تحصل مصر على كمية تقدر بـ 55.5 متر مكعب سنويا، بينما تحصل السودان على كمية تقدر بـ 18.5 متر مكعب سنويا.

ثامنا: الاتفاق بين مصر وأوغندا المعقود في عام 1991

بدأ هذا الاتفاق الأوغندي-المصري في صورة خطابات تمت بين وزيرى خارجية أوغندا، ومصر آنذاك، وقد شمل مفاوضات بين الجانبين، من أجل ما تسعى إليه أوغندا

من إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا، وقد تقدمت أوغندا للبنك الدولي لتمويل مشروعها، الذي تم الاتفاق حوله، بإن تلتزم أوغندا في هذا الاتفاق، بما جاء في اتفاق 1953 عند إنشاء خزان أوين، والحفاظ على مدى التخزين البالغ قدره ثلاثة أمتار لصالح مصر؛ وكذلك النظر في إمكانية تعديل معدلات النسب المائية لصالح أوغندا لتوليد الكهرباء، في حال اتفق الطرفان على ذلك، وبما لا يضر بمصالح أو معدلات نسب المائية التي تصل دول أسفل النيل؛ وأن يكون التصرف المستخدم للقوى الكهربائية ينبغي أن يكون متوافقاً مع التصرف الطبيعي.^{xx}

المحور الثالث: المسوغ القانوني لبناء سد النهضة

جاء بناء سد النهضة بعد التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون، وهو ما يفسر أن إثيوبيا بدأت فعلاً تفعيل بنود هذه الاتفاقية كإطار ينظم استخداماتها المائية في مجرى نهر النيل، رغم معارضة مصر والسودان على بناء السد، الذي قد يؤثر على احتياجاتها المائية من حوض النهر، كما أنها لا توافق على هذه الاتفاقية إلا بشروط تعتبرها ذات جدوى، وتؤكد مصر والسودان، أن إثيوبيا لم تتشاور معها، ولم تخطرأ بشأن بناء السد على الحوض المائي، الأمر الذي ترتب عليه وضع قانوني للسد، وبدأ الحديث عن فوائد هذا السد وآثاره التي يمكن أن تعم على مصر والسودان وإثيوبيا على حد سواء، في ظل موقف مرتقب من مصر والسودان، اللتان تسعيان من خلال اللجنة الثلاثية لوضع حلول تضمن عدم تضررها من بناء السد المذكور، كما تسعيان من خلال القيادة السياسية لوضع مبادئ عامة تنظم استخدامات سد النهضة بين الدول الثلاث.

أولاً: بناء سد النهضة

علمت إثيوبيا مسبقاً أن بناء السدود على حوض النيل يخضع لإجراءات قانونية، من ضمنها الإخطار المسبق، والتشاور مع الدول التي من المحتمل تضررها

من إقامة مشروع سد النهضة،^{xxi} وهو المشروع الذي تم بناء على الدراسات الأمريكية، وعرف بسد "بوردر Border"، الذي تم الاتفاق عليه مع الجانب الإثيوبي في أغسطس 1957، حيث قام الجانب الأمريكي بدراسة شاملة للنيل الأزرق، استمرت خمس سنوات ابتداء من عام 1958، وجاءت هذه الدراسة على شكل تقرير شامل، بعنوان "الموارد الأرضية والمائية للنيل الأزرق"، وحدد الجانب الأمريكي، على أساسها، مكان أهم أربعة سدود على النيل الأزرق الرئيسي، وهي: كارادوبي، وماييل، وماندايا، وسد الحدود (النهضة)، بإجمالي سعة تخزينية تقدر بـ 81 مليار متر مكعب سنوياً، وبناء عليه، أعلنت إثيوبيا عن مشروعها المائي الذي تمثل في بناء سد النهضة في فبراير في عام 2011، في عهد رئيس الوزراء السابق "ميليس زيناوي"، الذي وقع على الاتفاقية المعقودة في القاهرة عام 1993، والذي أعلن عن بدء إنجاز سد النهضة في أبريل عام 2011.

ووفق ذلك، فإن موقع بناء سد النهضة يبعد عن حدود دولة جنوب السودان حوالي 40 كيلومتر، وتقدر سعته التخزينية بحوالي 16,5 مليار متر مكعب سنوياً، على أن تبدأ الشركة الإيطالية "ساليني كونستركوري Salini Munster Korean"،^{xxii} التي اسند إليها إنجاز هذا المشروع، بالأمر المباشر دون الدخول في منافسة مع الشركات الأخرى المحلية أو الإقليمية أو الدولية.^{xxiii} ومن خلال ذلك، عملت إثيوبيا على مضاعفة سعة سد النهضة التخزينية من حوالي 12 مليار متر مكعب سنوياً، إلى حوالي 72 مليار متر مكعب سنوياً، وهو ما استقرت عليه دون وجود مبرر فني أو اقتصادي لهذه التوسعة الهائلة في حجم السد.^{xxiv}

وعموماً، فإن سد النهضة عبارة عن جدار خرساني أسطواني رئيسي، يقابله في الجهة الأخرى جدار مساعد، حيث بلغ طول ارتفاع السد الرئيسي 145 متراً، بينما يبعد عن السد المساعد 5 كيلومترات، وبلغ طول ارتفاع الأخير ما يقارب 95 متراً، أي بفارق

ارتفاع عن السد الرئيسي 50 متراً، أما عن بحيرة تخزين المياه فسوف تغطي مساحة تقدر بـ 1,874 كيلومتر، حيث يصل منسوب المياه فيها إلى 640 متراً فوق مستوى سطح البحر.^{xxv} وإن سدا بهذه المواصفات سوف يحجز المياه من أجل أن تستفيد إثيوبيا منه في الري، والكهرباء، وربما تستفيد السودان كذلك، إلا أن مصر ستتضرر من جراء ذلك، إذ سينخفض فيها نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة من 1000 لتر سنوياً كحد أدنى، بحسب تقديرات المؤسسات الدولية، إلى 700 لتر سنوياً، وبالتالي فإن مصر ستواجه مشكلتين: الأولى تخص المحافظة على نصيبها من مياه النيل بحسب اتفاقيتي 1929 _ 1959، بينما تخص الثانية زيادة نصيبها من مياه النيل لسد احتياجاتها من المياه العذبة في الوقت الحاضر.

ثانياً: فوائد وآثار إنشاء السد

يعتبر سد النهضة مؤشراً من مؤشرات تفاقم أزمة مياه نهر النيل، إن لم يمثل نسبة كبيرة منها، وهي التي كرسها هاجس إدارة وتدبير الموارد المائية بطريقة منصفة وعادلة بين دول حوض النيل، بطريقة لا تسبب ضرراً لأي منها.

وعليه، فإن سد النهضة قد نعم فوائده على إثيوبيا ومصر والسودان، وهو ما تشير إليه الدراسات المتعلقة بالسد، بالرغم من اختلاف هذه الدول حول السعة التخزينية للسد، وعلوه، وإنتاجه للطاقة التي يمكن أن تبلغ أكثر من 5000 ميغاوات، ليصبح بذلك في المرتبة الأولى على مستوى إفريقيا، والمرتبة العاشرة على مستوى العالم، كما أنه سيوفر المياه التي قد تستخدم لأغراض الزراعة المروية، كما سيعمل السد على التحكم في الفيضانات التي تتعرض لها السودان، وخاصة عند سد "الروصيرص"، أضف إلى ذلك تخزين طمي النيل الأزرق، مما سيطلق أعمار السدود السودانية والسد العالي.^{xxvi} وأما بخصوص مصر والسودان، في حال موافقتها على المشروع، أنها سوف تحصل على الكهرباء بسعر التكلفة، وسوف تستفيد من حجز الطمي الذي يسبب

إشكالات بيئية، ذلك ما يؤكد وزير الكهرباء والموارد المائية السوداني "أسامة عبد الله"، الذي يتحدث عن المشاريع القائمة على السدود الإثيوبية بالنيل الأزرق، بأنها سوف تعود بالفائدة القصوى على مصر والسودان، من خلال زيادة الكهرباء المنتجة من تلك السدود، وزيادة المساحات المروية، وقلة الطمي والتبخر على سد الروصيرص والعالى.^{xxvii}

وتأسيسا على ما سبق، قد تحصل إثيوبيا ومصر والسودان على فوائد من السد، إلا أن له آثارا كبيرة على إثيوبيا، التي قد تضطر إلى تهجير ما يقرب من 30 ألف مواطن من منطقة البحيرة التي سيقام فيها السد، بالإضافة إلى إغراق نصف مليون فدان من أراضي الغابات والأراضي الزراعية القابلة للري، وبعض مناطق المحاجر والتعدين التي توجد بها معادن نفيسة مثل الذهب والبلاطين، والحديد، والنحاس، كما له آثار أيضا على مصر والسودان، اللتان سوف تعانين من فقدان كمية من المياه، تتراوح بين 5 و 25 مليار متر مكعب، حسب حجم الخزان ولمرة واحدة فقط، وفي السنة الأولى لافتتاح السد، يضاف إلى ذلك الضبابية التي ظهرت على العلاقات بين دول حوض النيل عامة، ومصر وإثيوبيا خاصة، وما نتج عنها من توتر سياسي منذ إعلان إثيوبيا عن البدء في تشييد السد، وهناك آثار أخرى تتعلق بالسد نفسه، منها تكلفته التي تقدر بنحو 4,8 مليار دولار، وقد تزيد حتى تصل إلى 8 مليار دولار، يضاف إلى ذلك، قصر عمر السد الذي يتراوح ما بين 25 إلى 50 عاما نتيجة الطمي الشديد الذي سوف يحجزه، بالإضافة إلى مشاكل توربينات توليد الكهرباء، وما ينتج عن العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق التي قد تسبب في انهيار السد علاوة على ذلك، فإن المنطقة الموجودة فيها الخزان قد تتعرض للزلازل، مما يزيد من احتمال انهيار السد، نتيجة كمية المياه التي لم تكن موجودة من قبل في بيئة صخرية متشققة.^{xxviii}

ثالثا: الإجراءات المتخذة بشأن بناء السد

لقد دفعت إثيوبيا بطلب تشكيل لجنة من الخبراء لتقييم السد؛ بشرط أن يتم النص، في قرار التشكيل، على أن السد تحت الإنشاء، وأن توصيات اللجنة غير ملزمة من الناحية القانونية، كما دفع الأمر ذاته القادة في الدول الثلاث إلى الاتفاق حول مجموعة من المبادئ العامة حول السد، التي تم الإعلان عنها في الخرطوم، وتأكيداً على دور اللجنة الثلاثية الوطنية، وعليه، قامت دول النيل الشرقي، مصر والسودان وإثيوبيا، بترشيح ستة خبراء من الدول الثلاث، بالإضافة إلى أربعة أعضاء دوليين، مهمتهم دراسة التصميمات، ومراجعة الدراسات التي قامت بها إثيوبيا على السد.^{xxix}

وبدأ عمل اللجنة الوطنية الدولية أعمالها في شهر أبريل عام 2012، بعد مواصلتها وتأخير مواعيد اجتماعاتها، بشأن حصولها على الدراسات والتقارير المتعلقة بسد النهضة من الجانب الإثيوبي، بجمع البيانات والمعلومات لإعداد الدراسات والتقارير النهائية حول النواحي الهندسية، والإنشائية، والآثار البيئية، والاجتماعية المتوقعة، وكذلك دراسة التدفقات المائية لمصر والسودان، على أن تختتم نتائج أعمالها برفع تقاريرها إلى رؤساء الجمهوريات والحكومات الثلاث، حتى يتسنى للدول الإعلان عن موقف رسمي ونهائي، وعليه، فإن اللجنة التي تم الاتفاق المسبق على عملها بين الدول الثلاثة لم تقدم تقريرها في الموعد المحدد بعد ستة أشهر بل أنها قدمت تقريرها بعد سنة وأكثر، ويمكن الإشارة إلى توصيات اللجنة بأن يتم استكمال الدراسات حول السد، وتنفيذا لهذه التوصيات، قد دخلت الدول الثلاث إثيوبيا ومصر، والسودان؛ مفاوضات الخرطوم بالسودان، انتهى آخرها في شهر يناير من عام 2014 بالفشل، نظراً لتمسك إثيوبيا بتكوين لجنة من خبراء محليين من الدول الثلاث، وعدم وجود مرجعية واضحة بشأن التزام هذه الدول بالنتائج، ورفض إثيوبيا إيقاف بناء السد إلى أن يتم الانتهاء من تلك الدراسات المتعلقة به.

على هذا الأساس جاء إعلان مالابو،^{xxx} وما تضمنه من مبادئ حول الحوار والتعاون، وعدم الإضرار بالاستخدامات المائية في حوض نهر النيل لمصر وإثيوبيا، واستئناف أشغال اللجنة الثلاثية حول سد النهضة، مع إبداء بعض التحفظات من الجانب المصري على بعض هذه المبادئ. وعليه، جاء الاجتماع بين قادة الدول الثلاثة إثيوبيا ومصر والسودان، في مارس 2015، ليعلن عن مبادئ عامة بشأن احتواء مشكلة بناء سد النهضة.

المحور الرابع: إشكالية بناء سد النهضة في ضوء اتفاق سياسي

لقد برزت لنا إشكالية بناء سد النهضة بعدما تطورت أحداثه، فكان الاتجاه العام بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا من جهة أخرى، يدفع إلى أن هناك دفوعاً قانونية تملكها مصر والسودان لإثبات حقوقهما التاريخية في مياه نهر النيل، وفي ذات الوقت لم تسمع إثيوبيا لهما صوتاً بل استمرت في بناء سد النهضة، وهي ترى لا أحد يستطيع منعها من استغلال مياهها النهرية الدولية التي تجري في أراضيها، وما جرى خلال هذا التدافع أن مصر والسودان ذهبتا بدفوع قانونية لإحتواء بناء سد النهضة عن طريق إعلان المبادئ العامة التي سطرتهما الدول الثلاث في ضوء الاتفاق السياسي.

وعلى هذا الأساس، ربما نجد أن السودان المساند لمصر قد اقتنع نوعاً ما بما سيجنيه من فوائد سد النهضة، ما جعل مصر بين طموح السودان في الحصول على فوائد سد النهضة ورغبة إثيوبيا في اكمال بناء السد الذي تحاول بعض الآراء أن تدخله ضمن مشروعات النيل الشرقي، والمحصلة أن بناء السد قد خالف الاتفاقيات المنظمة للاستخدامات المائية للنهر، الأمر الذي قد يفتح الباب أمام بعض دول الحوض الأخرى بمخالفة هذه الاتفاقيات.

سنحاول تسليط الضوء من خلال قراءة في وثيقة المبادئ العامة لاحتواء بناء إشكاليات السد، وكذلك موقف مصر والسودان من بناء السد.

أولاً: قراءة في وثيقة المبادئ العامة لاحتواء إشكاليات بناء السد وإمعاناً في التوضيح، سنقوم بقراءة لوثيقة مبادئ الإعلان التي تم توقيعها بين الدول الثلاثة إثيوبيا ومصر والسودان، من قبل القيادات السياسية في هذه الدول؛ تعد هذه الوثيقة عبارة عن إعلان مبادئ، قد تضمنت خطوطاً عريضة للعمل على إحتواء مشكلة بناء سد النهضة وفق هذه المبادئ، وصولاً إلى اتفاق قانوني يجمع الدول الثلاث.

وإعلان المبادئ في القانون الدولي لا يعد اتفاق دولياً ملزماً، بقدر ما يمثل خريطة طريق للدول الموقعة على الإعلان، وهذا ينطبق على الحالة التي نحن بصدد دراستها. ونجد أن الإعلان، في هذه الحالة، تمت صياغته في إطار قواعد القانون الدولي للمياه، وهو عبارة عن أعراف وقواعد قانونية مستقرة وراسخة قننتها الاتفاقية الإطارية لقانون المجاري المائية الدولية لعام 1997، ومن أهم تلك المبادئ، التعاون القائم على المنفعة المشتركة، واحترام مبدأ حسن النية، وأيضاً مبدأ التنمية التكاملية والمستدامة، ومبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن، على أن تتخذ الدول الثلاث كل الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن، وعلى الدولة المتسببة في الضرر اتخاذ كل الإجراءات المناسبة بتنسيق مع الدول المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض متى كان ذلك مناسباً.

وتبعاً لذلك، جاء الإعلان، ونص في المادة الرابعة منه على مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب، وعلى أن تضع الدول الثلاث في الاعتبار كل المعايير والعناصر الاسترشادية ذات الصلة، وهي المعايير التي قننتها قواعد هلسنكي لعام 1966، ومن بينها العناصر الجغرافية والمناخية والبيئية، وكذلك الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في دول الحوض، والاستخدامات القائمة والمحتملة للموارد المائية، ومدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر

النيل، وامتداد نسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دوله، كما تضمن الإعلان في المادة الخامسة مبدأ التعاون، وإدارة السد، مع احترام وتنفيذ توصيات اللجنة الدولية، والاتفاق على الخطوط الاستراتيجية، وقواعد الملء الأول لسد النهضة، وقواعد تشغيله السنوي، وإخطار مصر والسودان بأي ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد. وتضمنت المادة عناصر ضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات مصر والسودان، وأن تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزراء المعنيين بالمياه، آلية تنسيق مناسبة فيما بينها، والإطار الزمني لتنفيذ العملية الخاصة بالسد، والتي سوف تستغرق خمسة عشر شهرا من بداية إعداد الدراستين الموصي بهما من جانب اللجنة الدولية للخبراء.

وتبعاً لذلك، فقد أعطت المادة السادسة من الإعلان أولوية لمصر والسودان عند شراء الطاقة المولدة من سد النهضة، وتضمنت المادة السابعة مبدأ تبادل البيانات والمعلومات، على أن توفر الدول الثلاثة البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة من لدن اللجنة الوطنية للخبراء، وذلك بتمثل مبدأ حسن النية في الوقت المناسب، وقد خصصت المادة الثامنة من الإعلان لأمان السد، حيث نصت على أن الدول الثلاث تقدر الجهود التي بذلتها إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات اللجنة الدولية للخبراء الدوليين، وسوف تستكمل إثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدوليين، وتضمنت المادة التاسعة من الإعلان مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة، بما يضمن تعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، ووحدة إقليم الدولة، والمنفعة المشتركة، وحسن النوايا بما يهدف إلى الوصول إلى الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

أما المادة العاشرة والأخيرة من الإعلان، والتي جاءت تحت عنوان "مبدأ التسوية السلمية للمنازعات"، فقد نصت على أن تقوم الدول الثلاث على تسوية منازعاتها الناشئة

عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق، من خلال المشاورات والمفاوضات وفقا لمبدأ حسن النوايا، وإذا لم تتجح الأطراف في حل النزاع من خلال المشاورات والمفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق والوساطة، أو إحالة الأمر إلى عناية رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات.^{xxxii} ويمكن القول إن هذا الإعلان جاء تكريسا للأعراف والقواعد القانونية الخاصة باستخدام الحوض المائي الدولي في غير الأغراض الملاحية، ولم يتضمن التزاما مباشرا من إثيوبيا، بما يعني أنه خطوة نحو إبرام اتفاق نهائي بين الدول الثلاث.

ثانيا: مواقف مصر والسودان من تشييد السد

تكاد تتطابق مواقف السودان ومصر فيما يخص قيام إثيوبيا بالشروع في بناء سد النهضة، حيث جاء الموقف السوداني رافضا لما ذهب إليه إثيوبيا، ولكن سرعان ما تغير الموقف السوداني، أما موقف مصر من سد النهضة فقد جاء رافضا له منذ الوقت الذي أعلنت فيه إثيوبيا نيتها البدء فيه، ولكن في نهاية الأمر عملت القيادة السياسية المصرية على تغيير موقف مصر تجاه بناء السد بالتعامل مع المسألة بتخفيف الأضرار لا منعها، من خلال التوقيع على المبادئ العامة في الخرطوم في أوائل عام 2015.

أ- موقف السودان من إقامة سد النهضة الإثيوبي

لا ترى السودان مانعا من أن تتجه دول الحوض الأخرى إلى بناء السدود على مجرى نهر النيل، بشرط أن تخطر الدول المعنية الجانب السوداني، وألا تؤثر هذه المشروعات على أمنه المائي. وفي هذا الإطار، حدث اختلاف بين دول أعلى النيل ودول أسفله؛ فالسودان قد اعترضت على الاتفاقية الإطارية للتعاون، ومن ثم على سد النهضة، وجاء ذلك على خلفية أن سد النهضة سوف يؤثر على أمن السودان المائي، لهذا بادرت هذه الأخيرة إلى تجميد عضويتها في مبادرة حوض النيل كخطوة أولى تعبر على موقف السودان، التي ترفض ما ذهب إليه بعض دول أعلى النيل من التوقيع على

الاتفاقية الإطارية للتعاون.^{xxxii} ولكن السودان ما لبثت أن عدل عن موقفه الذي تم تبريره بأن المباحثات والمفاوضات حول سد النهضة هي المخرج الوحيد لجميع دول حوض النيل.

ب- رد فعل مصر على بناء السد الإثيوبي

تساهم مصر وتشارك في بناء السدود على مجرى نهر النيل، سواء تعلق الأمر بتلك السدود التي إقامتها لنفسها أو لغيرها، أو شاركت في بنائها أو تمويلها، تأكيدا على روح التعاون في إطار مبدأ المنفعة لجميع دول حوض النيل، فلم تقتصر المشاركة المصرية في بناء السدود على بناء سد أوين في أوغندا، وتخزين المياه في بحيرة فيكتوريا لصالحها، بل امتد الأمر إلى عدم اعتراض مصر على محاولات دول أعلى النيل في وضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

وتبعاً لذلك، فإن الموقف المصري من سد النهضة قد جاء رافضا له شكلا ومضمونا، لما يشكله من خطر على الأمن المائي المصري، ومع ذلك عملت مصر، من خلال اللجان، سواء الإقليمية أو الدولية، على حل إشكاليات سد النهضة الذي شرعت فيه إثيوبيا، وتوصلت اللجان، من خلال تقاريرها، إلى أن سد النهضة يشكل خطرا كبيرا على دول أسفل النيل،^{xxxiii} وبالرغم من ذلك توصلت القيادات السياسية في مصر والسودان وإثيوبيا، في مدينة الخرطوم أوائل عام 2015، إلى تسطير مبادئ عامة تنظم استخدامات سد النهضة.

خاتمة

قد يُطرح سؤال حول ماهية رد الفعل المصري من جهة أولى، ثم السوداني من جهة أخرى، حُيال استمرار إثيوبيا في بناء سد النهضة، والتمادي في بناء سدود أخرى، في ظل الحراك الذي يشهده العالم، ومن ضمنه دول حوض النيل، والعربية منها بوجه خاص؟ والجواب أن مصر ليس لها بدٌّ من التفاوض مع إثيوبيا إن هي أرادت الحفاظ

على نصيبها من مياه النيل، والكيفية التي سوف تسلكها في تحويل المياه نحو خزان السد، وأن تعمل ما في وسعها لترتيب أوضاعها الداخلية التي تحول دون الحسم في قضاياها الخارجية، التي تعد مسألة مياه النيل أكبرها وأهمها. ولا نبالغ إذ قلنا بأن ازدهار مصر أو انهيارها يعتمد على النيل.

وخلاصة الحديث لا يبقى أمام الدول الثلاث أو بقية دول نهر النيل إلا التعاون فهو الصياغة الوحيدة التي يمكن أن تقبلها دول حوض النيل ولكن وفق رؤية شاملة تحقق مصالحها وتحافظ على هذا المورد المائي خاصة في ظل التغيرات المناخية التي سوف تؤثر على المياه العذبة في العالم، وهناك آراء واتجاهات للباحثين المتخصصين في شؤون المياه تنذر بنضوب أو انخفاض منسوب المياه العذبة كنتيجة لتلك التغيرات المناخية، عليه قد تستفيد مصر والسودان من السد الاثيوبي عن طريق المشاركة في ادارته أو عن طريق الاستفادة منه، خصوصا بعد أن أصبح أمر واقع، وهو في مراحل الأخيرة.

Human and Community Studies Journal

HCSJ

النتائج

- 1- هناك أسس قانونية يستند عليها، لمعالجة المشاكل التي تحدث بين دول الحوض، فبالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية الاستعمارية، توجد عدة اتفاقيات دولية أخرى تتضمن حقوق وواجبات الدول، تضمنها القانون الدولي، من ضمنها توارث المعاهدات بين الدول السلف والخلف، فيما يتعلق بالآثار الاستعماري، وهو ما جاء في نصوص اتفاقية فيينا لعام 1978 الخاصة بتوارث المعاهدات الدولية؛ وكذلك عدم المساس بالحقوق التاريخية المتوارثة في الموارد المائية الذي أقره معهد القانون الدولي في عام 1961؛
- 2- هناك تسوية سياسية قد تمت بين إثيوبيا ومصر والسودان من خلال اتفاق مبدئي، يعطي الحق للدول الثلاثة في استغلال سد النهضة ومعالجة ما ينجم عنه من

مشاكل فنية، والتباحث في حال ظهور خلافات قانونية استنادا على مبادئ وقواعد القانون الدولي؛

3- توجد عدة أسباب قد دفعت بإثيوبيا بشكل عام، ومصر والسودان بشكل خاص إلى الموافقة على الاتفاق السياسي، ومنها، إن إثيوبيا لم تتوقف عن بناء السد إلا أحيانا، وإن اكتمال السد أصبح وشيك ولا تستطيع لا مصر أو السودان اتخاذ أي إجراء حيال ذلك، ما عدا الاجراء القانوني الذي يطول امده، وبالتالي لا مناص لمصر أو السودان إلا الاتفاق على ملء خزان السد، فالمدة المحددة لملء الخزان سوف تؤثر بشكل أو بآخر في الاحتياجات المائية لمصر والسودان.

التوصيات

1. على مصر أن تحتوي إثيوبيا وتتفهم العلاقة بينها وبين إسرائيل، وأن تقيم مع إثيوبيا جسورا اقتصادية، وعلاقات سياسية مميزة تسمح بتخطي الحدود الأرضية، ويكون للتواصل المجتمعي دور كبير في هذه العلاقات، وأن تمنح الأفضلية لمواطني إثيوبيا داخل مصر دون غيرهم من الدول الأخرى؛
2. أن تتفاوض مع إسرائيل لحل مشكلة سد النهضة، وتخصيص أحد الموانئ المصرية على البحر المتوسط لأديس أبابا للانفتاح على العالم، مقابل الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل؛
3. على السودان أيضا التركيز على مسألة ملء خزان السد، والتفاوض مع إثيوبيا حول سلامته، من خلال الإطلاع على الخرائط والتصميمات الهندسية، وكذلك على السودان أيضا القبول بعرض إثيوبيا بأن يكون السد مشروعا مشتركا في الإدارة والتمويل والملكية بين إثيوبيا ومصر والسودان، وأن تقوم الدول الثلاث بمشاركة المنافع الكهربائية والمائية التي ينتجها السد، وبالتالي يصبح السودان شريكا في كل ما يتعلق بمشروع السد.

المراجع

- ⁱ – شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: "النيل ومشكلاته"، مطبعة العمرانية للاؤفست، القاهرة، طبعة 2012، ص14-25.
- ⁱⁱ – هاني رسلان، "رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 199، يناير، 2015، ص132-134.
- ⁱⁱⁱ – جلال معوض: "الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي"، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، طبعة 1995، ص2-3.
- ^{iv} – ويكيبيديا الموسوعة الحرة، سد، 2016/01/28 على الرابط:
<http://en.wikipedia.org/wiki/Dam>
- ^v – Australian National Committee on Large Dams
- ^{vi} – البوابة القانونية القطرية "اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، المادة 20 "حماية النظم الإيكولوجية وصونها"، 2003/07/20، على الرابط:
<http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1075&language=ar>
- ^{vii} – أحمد المفتي المحامي، "الاتفاقيات الدولية والمفاوضات حول مياه النيل خلال 1891 - 2013"، صحيفة سودانايل، 2013/04/20، على الرابط:
<http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/1010-8-2-3-0-1-5-2/52867-3-12c>
- ^{viii} – أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون (محرر): حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، طبعة 2009، ص203.
- ^{ix} – "أهم الاتفاقيات الموقعة خلال الحقبة الاستعمارية"، على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SraaHwdNil/mol01.doc_cvt.htm
- ^x – أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون (محرر): حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مرجع سابق، ص207.

xi- عبد العزيز خالد: مياه النيل. حسابات الأرض والسياسة، شركة مطابع العملة، الخرطوم، طبعة 2007، ص 65.

xii- أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون (محرر): حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مرجع سابق، ص 225.

xiii- ألبو قرنق ألبو: النظام القانوني لحوض النيل: أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة مياه النيل، مرجع سابق، ص 60، 61.

xiv- أحمد يوسف القرعي، "مياه النيل. بين حقوقنا المشروعة ومسئوليتنا الجماعية"، الأهرام الرقمي، 2010/04/15، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=114141&eid=970>

xv- اتفاقية عام 1929 (المذكرات المتبادلة) بين بريطانيا ومصر بشأن استعمال مياه النيل لأغراض الري، المادة الرابعة، الفقرة (ب). *Human and Community Studies Journal*
xvi- نجيب عيسى وآخرون، مشكلة الشرق الأوسط: الأبعاد التنموية والإستراتيجية واحتمالات الصراع، الجزء الثاني، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994، ص 277.

xvii- السيد فليفل: "خمسون عاما على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان (1959-2009)", أعمال ندوة مركز تاريخ مصر 17 ديسمبر 2009، القاهرة، طبعة 2011، ص 143، 144.

xviii- أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون (محرر): حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مرجع سابق، ص 261.

xix- نجيب عيسى وآخرون، "مشكلة الشرق الأوسط: الأبعاد التنموية والإستراتيجية واحتمالات الصراع"، الجزء الأول، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994، ص 242.

xx- محمد شوقي عبد العال، "الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية (نهر النيل)"، مرجع سابق، على الرابط:

<http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=94>

xxi- يشير له في اللغة الأمهرية بسد "هداسي جاديب". ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2016/03/01 على الرابط:

http://ar.wikipedia.org/wiki/سد_النهضة

xxii- عباس محمد شراقي: سد النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، في: محمود أبو العنين وآخرون (محرر)، المؤتمر الدولي السنوي حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل (الفرص والتحديات)، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، طبعة 2010، ص344،345.

xxiii- ضياء الدين القوصي، "معادلة مراوغة: دوافع إثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 191، يناير، 2013، ص67.

xxiv- هاني رسلان، "رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 199، يناير، 2015، ص132.

xxv- آية أمان، التقرير الدولي حول سد النهضة الذي أخفته حكومات القاهرة وأديس أبابا والخرطوم، جريدة الشروق، 2014/04/27، على الرابط:

<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=27042014&i>

d=15304d92-b50d-4daf-9ff6-29638ae95dd5

xxvi- عباس محمد شراقي، سد النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، في: محمود أبو العنين وآخرون (محرر)، المؤتمر الدولي السنوي حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل (الفرص والتحديات)، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، طبعة 2010، ص348.

xxvii- أ.ش.أ، "وزير الري السوداني للبرلمان: فوائد سد النهضة عظيمة لنا ولمصر"، المصري اليوم، 2013/06/25، على الرابط:

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/225958>

xxviii- عباس محمد شراقي: سد النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، مرجع سابق، ص 349.

xxix- مجدي قرقر، "قراءة في ملخص التقرير النهائي للخبراء الدوليين عن تقييم سد النهضة"، جريدة الشعب، 2013/06/10، على الرابط:

ref=legacy-url?قراءة-في-ملخص-التقرير-النهائي-للخبراء-الدوليين-عن-تقييم-سد-

النهضة/63759/article/<http://www.elshaab.org>

xxx- جاء أثناء عقد القمة الإفريقية في غينيا الاستوائية في يونيو 2014، عندما صار إلى لقاء بين الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، ورئيس الوزراء الإثيوبي "هايلي مريام ديسالين"، نتج عنه بيان مشترك في 28 يونيو 2014، قررا فيه تشكيل لجنة عليا تعمل تحت إشرافهما المباشر، وقد نص على مجموعة من المبادئ فيما يتعلق بالاستخدامات المائية لـ (مصر وإثيوبيا). هاني رسلان، "رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا"، مرجع سابق، ص 134.

xxxi- أحمد إسماعيل، "سد النهضة بالمواصفات الحالية خطر"، لقاء مع المستشار مساعد عبد العاطي شتيوي عبد العال بالأهرام العربي، 2015/03/28، على الرابط:

<http://digital.ahram.org/Policy.aspx?Serial=1808364>

xxxii- عاصم فتح الرحمن احمد الحاج، "الأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل"، سودارس، 2011/08/06، على الرابط:

<http://www.sudaress.com/sudanile/31036>

xxxiii- مجدي قرق، "قراءة في ملخص التقرير النهائي للخبراء الدوليين عن تقييم سد النهضة"، مرجع سابق، على الرابط:

ref=legacy-url?قراءة-في-ملخص-التقرير-النهائي-للخبراء-الدوليين-عن-تقييم-سد-
النهضة/63759/article/http://www.elshaab.org/